القسم الحادي عشر

التدابير غير الاحتجازية

الهدف

عندما تتخذ أي محكمة قرارها بشأن ما تفعل إزاء شخص اتُهم بارتكاب جريمة فإن المحكمة قد تختار، إذا كانت مُخوَّلة لذلك، بأن تسمح لذلك الشخص بالبقاء في المجتمع دون تقييد أو قد تفرض بعض القيود على حريته في الحركة أو قد تأمر باحتجاز ذلك الشخص في الحبس. وفي حالة الشخص المدان بارتكاب جريمة قد تستطيع المحكمة أن تأمر بإحدى العقوبات المتنوعة التي يمكن أن يقضيها الشخص المدان على أن يظل في المجتمع أو قد تأمر بحرمان ذلك الشخص من حريته.

وتشـــدِّد الصكوك الدولية على أنه لا ينبغي فرض الاحتجاز أو السجن إلا في حالة عدم وجود بديل آخر. وفي جميع الحالات يوصى باللجوء إلى التدابير غير الاحتجازية. وفي بعض البلدان تضطلع سلطة واحدة بالمسؤولية عن السجون وكذلك عن الرعاية والإشراف على الجناة المحكوم عليهم بعقوبات غير احتجازية. وقد يحدث أيضاً أن أحد الأشخاص يستكمل جزءاً من العقوبة في السجن وبعد ذلك يكون مؤهلاً لاستكمال العقوبة في ظل شكل من أشكال الإفراج المشروط إلى المجتمع. ويهدف هذا القسم إلى وصف طريقة معاملة هؤلاء الجناة.

المبادئ الجوهرية

ينبغي التوصية باستعمال التدابير غير الاحتجازية والتشجيع عليه.

ينبغي تطبيق التدابير غير الاحتجازية دون تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو السن أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً كان أم غير سياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع.

ينبغي النظر كلما أمكن في التعامل مع الجناة في المجتمع دون اللجوء إلى المحاكم.

ينبغي استعمال التدابير غير الاحتجازية وفقاً لمبدأ التدخل الأدنى.

يتم النظر عند أول مرحلة ممكنة في أحد أشكال التسريح من السجن إلى برنامج غير احتجازي.

ينـــبغي أن توجد آليات ملائمة لتسهيل الروابط بين الجهات المسؤولة عن التدابير غير الاحتجازية وغيرهـــا مـــن الهيـــئات ذات الصـــلة في نظام العدالة الجنائية للتنمية الاجتماعية وهيئات الخدمة الاجتماعـــية، الحكومـــية منها وغير الحكومية، في مجالات مثل الصحة والإسكان والتعليم والعمل ووسائط الإعلام الجماهيري.

ينبغي أن ينص نظام العدالة الجنائية على مجموعة واسعة من التدابير غير الاحتجازية تبدأ من ترتيبات ما قبل المحاكمة إلى ترتيبات ما بعد الحكم، لتجنُّب اللجوء إلى السجن بدون داعٍ.

يُطَـــبَّق الاحـــتجاز قـــبل المحاكمة كملاذ أخير في القضايا الجنائية وينبغي اللجوء إلى البدائل عن الاحتجاز قبل المحاكمة في أول فرصة ممكنة.

ينـــبغي تحديد عدد وأنواع التدابير غير الاحتجازية في القانون وغيره بحيث يظل من الممكن إصدار حكم يتمشى معها.

ينبغي لسلطات إصدار الحكم أن تأخذ في الاعتبار، عند النظر في التدابير غير الاحتجازية، احتياجات إعادة تأهيل الجاني وحماية المجتمع مصالح الضحية، وينبغي التشاور مع الضحية كلما كان ذلك ملائماً.

ينبغي تشجيع صياغة تدابير غير احتجازية جديدة ورصدها عن كثب وتقييم استعمالها تقييما منهجياً.

ينبغي عرض هذه المبادئ بالوسائل المرئية وأن تظل معروضة طوال الجلسة.

الأساس في الصكوك الدولية

التمرين:

باستعمال مجموعة الصكوك ينبغي أن يعمل المتدربون في مجموعات من اثنين لاكتشاف أساس كل مبدأ من هذه المبادئ.

الآثار

الرسالة الجوهرية التي ينبغي نقلها إلى المتدربين هي أن التدابير غير الاحتجازية تؤدي، كلما أمكن تطبيقها، إلى تحقيق قدر من جوانب العدالة يزيد بكثير عما تحققه التدابير الاحتجازية، وذلك دائماً مع افتراض أن تدابير الأمن والسلامة قد تم معالجتها على نحوٍ كافٍ.

توصيات عملية

يتم عرض هذه التوصيات على المتدربين مع إتاحة الوقت الكافي للتعليق والمناقشة.

موضوعات للمناقشة

ترد قائمة الموضوعات في الدليل.

المنهجية:

ينبغي تقسيم المتدربين إلى مجموعات صغيرة للمناقشة. ويوصى في هذا التمرين بعقد جلسة تعرض فيها المجموعات الصغيرة نتائج مناقشاتها كي يتم تقاسُم جميع المعلومات.

وينبغي أن تُناقش كل مجموعة الموضوع الأول بالإضافة إلى أي موضوعين آخرين من القائمة.

نقاط يتعين إبرازها/مجالات مقترحة للمناقشة:

- ينبغي أن يقود المدرب مناقشة عامة عن الحالة القانونية في البلد والمزايا المحتملة التي تنجم عن تغيير التشريعات لتطبيق مزيد من البدائل غير الاحتجازية؛
- من المرجح أن تتطور المناقشة لتتناول ما يُشكِّل الجريمة "البسيطة"؛ ومن المؤكَّد أن تظهر اختلافات في الآراء؛
- من المتَّفق عليه عموماً أن الجرائم التي لا يدخل العنف فيها تندرج في هذه الفئة؛
- من المهم الإشارة باستمرار إلى المبادئ الجوهرية المعروضة في الغرفة؛
- تنص الصكوك على ضرورة إيلاء الاعتبار إلى التعامل مع المجرمين في إطار المجتمع كلما أمكن؛
- وتُشجِّع أيضاً بالتحديد على مشاركة المجتمع في التصرُّف مع أفراد المجتمع الذين يرتكبون جرائم؛

- ربمـــا أمكن لمرتكبي الجرائم الذين لم يدفعوا غرامات أن يُساهموا في حياة المجتمع على سبيل التعويض بدلاً من أن يُصبحوا مصدراً آخر لاستنـــزاف موارده بسبب سجنهم؛
- تؤكد الصكوك على أنه ينبغي تشجيع صياغة تدابير غير احتجازية جديدة، ولكن ينبغي رصدها وتقييمها بانتظام؛
- وتتمثل العناصر الأساسية في عملية الفحص فيما يلي بالتحديد:
  - هل تتيح إعادة تأهيل المجرمين الذين تُفرَض عليهم؟؛
  - هل تُتيح حماية كافية للمجتمع؟؛
  - هل تُراعي مصالح واحتياجات الضحية؟؛
- تشمل مزايا قيام موظفي السجن بتطبيق التدابير غير الاحتجازية المعرفة المتخصصة التي يتمـــتع بها هؤلاء الموظفون. ويمكنهم ذلك من الحديث بوضوح عن موضوع العقوبة ومزايا الخيار غير الاحتجاز؛
- قد يحدث أحياناً أن يكون عدد من المجرمين المعنيين قد قضى فترات في السجن من قبل، ولذلـــك فـــإن فهم هذه التجربة يمكن أن يُساعد كثيراً في دعمهم أثناء تعاملهم مع المسؤولية الأكبر المتمثلة في البقاء في المجتمع للتعويض عما ارتكبوه؛
- من المساوئ المحتملة أن "أساليب السجن" قد تسود بين الموظفين المعنيين خاصة وأنهم تدرَّبوا على السيطرة وإعطاء الأوامر وينتظرون من الآخرين طاعتهم؛
- قـــد يحدث أحياناً إلى جانب ذلك أن العقوبة غير الاحتجازية قد لا تعتبر عقوبة على الإطلاق لأنها لا تنطوي على الحرمان من الحرية؛
- الصـــعوبة الـــتي تنشأ في صدد مجموعات المجرمين الذين ليس لهم عنوان ثابت أو من جنسيات أجنبية تتمثل في إمكانية إقامة هيئة رصد فعالة؛
- تنص الصكوك على ضرورة وجود تنسيق جيد بين الخدمات المسؤولة عن التدابير غير الاحـــتجازية وغيرهـــا من الهيئات ذات الصلة في العدالة الجنائية والتنمية الاجتماعية وهيئات الرعاية الاجتماعية في مجالات مثل الإسكان والتعليم والتوظيف؛
- وبالإضـــافة إلى ذلك فإن الدعم من هذه الهيئات يكفل تطبيق التدابير غير الاحتجازية دون تمييز.

دراسات الحالة

المنهجية:

يبقى المتدربون في مجموعاتهم الصغيرة للقيام بهذا التمرين. وينبغي أن تأخذ كل مجموعة إحدى دراسات الحالة لمناقشتها وأن تعود لتقديم تقرير قصير في نهاية الجلسة.

ومن المفيد أن يتنقل أفراد فريق التدريب بين المجموعات للمساعدة في أي نقاط تثير الجدل.

نقاط يتعين إبرازها/مجالات مقترحة للمناقشة:

دراسة الحالة ١

- تُشدِّد الصكوك على ضرورة اللجوء إلى الخيار غير الاحتجازي كلما أمكن؛
- يبدو في هذه الحالة أن هناك صعوبة متكررة تواجه هذا المجرم. والسلع التي يسرقها هي لاستخدامه الشخصي ولذلك فليس من المرجح أن يكون محترفاً ولكن قرار معاقبته يتوقف عن نوع السلع التي يسرقها. فإن كانت طعاماً فإن القرار واضح إلى حد كبير. وإن كانت هذه السلع عقاقير غير مشروعة أو عقاقير مشروعة ولكنها مخدرة فإن هذا الشاب يواجه صعوبة لن يُعالجها بقاؤه في السجن لأي فترة إلا إذا تمكَّن من دخول مستشفى لعلاج الإدمان؛
- مع توفر هذه التفاصيل: هل يمثِّل خطراً على أي شخص آخر خلاف نفسه؟

دراسة الحالة ٢

- السجن لمدة ثلاث سنوات عقوبة شديدة جداً ولذلك فمن المرجح أن الجريمة كانت تعتبر خطيرة؛
- تقضي الصكوك بأن أي شخص يستكمل جزءاً من عقوبة السجن يصبح مؤهلاً لقضاء بقية العقوبة في ظل شكل من أشكال الإفراج المشروط في المجتمع؛
- يتعين أن يكون التدبير غير الاحتجازي وضع موضع التقييم وكان موضع الموافقة؛
- يتعيَّن كذلك أن يتيح الوفاء باحتياجات إعادة التأهيل لهذه المرأة والوفاء بضرورة الحماية المستمرة للمجتمع وخصوصاً مصالح أي ضحية.

دراسة الحالة ٣

- تؤكد الصكوك على أنه يجب ضمان حماية المجتمع في جميع الأوقات؛
- والاغتصاب جريمة عنيفة وقد تكون ضحيتها ما زالت تعيش في المجتمع. وليس من المرجَّح أن ترحب الضحية بفرصة مقابلة الشخص الذي هاجمها مرة أخرى؛
- ارتكب قاضي التحقيق خطأً خطيراً في الحُكم ولكن هذا لا يعني أن مبدأ الخدمة المجتمعية مبدأ خاطئ لمجرد أن هذه الخدمة لم تكن ملائمة في هذه الحالة؛
- يجب أن تُصدر الجهة المسؤولة عن قُضاة التحقيق اعترافاً علنياً بالخطأ وأن تسعى إلى تقليل الضرر الناجم عنه إلى أقصى حد.

دراسة الحالة ٤

- حـــتى وإن كان العاملون في السجن يقدِّمون خدمة للمجتمع فإن هؤلاء الموظفين لهم نفس الاحتياجات وعليهم نفس المسؤوليات مثلهم مثل أي عضو آخر في قوة العمل في المجـــتمع. وليس هناك مفر من أن يُسبِّب احتمال تخفيض الحاجة إلى موظفي السجن شعوراً بالقلق؛
- ينبغي أن تعرض إدارة السجن اقتراحها على قوة العمل بالعبارات التالية:
  - تلتزم السلطة في البلد بالمعايير الدولية وينبغي أن تشعر بالفخر لإنجازاتها في هذا المجال؛
  - ســـيتعين وضع التدابير غير الاحتجازية وتشغيلها بفعالية وكفاءة وهو ما يُتيح مجالاً للموظفين المناسبين والمتحمسين فرصة لتطوير مهاراتهم وتقدمهم الوظيفي بطريقة مختلفة.

دراسة الحالة ٥

- يـــبدو أن أساس سبب إجرام هذه المرأة هو الشعور بالحاجة الاجتماعية؛ فهي بدون مسكن ولا يبدو أن لديها طريقة واضحة لكسب عيشها؛
- ومـــن الواضح أنه لن تكون هناك فائدة من وضعها في السجن بسبب جرائمها لأنها سوف ترتكبها مرة أخرى حتماً بعد الإفراج عنها؛
- ويمكن للعقوبة غير الاحتجازية أن تفشل هي الأخرى إلا إذا توفر نوع من الدعم من الهيئات الاجتماعية المسؤولة عن مسائل مثل الإسكان والصحة والتوظيف. وبدعم هذه الهيـــئات من البداية ستُتاح لهذه المرأة فرصة لاكتساب درجة من الاستقلال واحترام النفس؛
- وتتطلب القاعدة ٢٢ من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدُنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) إقامة روابط بين الدوائر المسؤولة عن التدابير غير الاحتجازية والدوائر المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، الحكومية منها وغير الحكومية عن طريق آليات مناسبة على مختلف المستويات.